الفصل الأول
مدخل

مقدمة

لاشك أن تقاطع المصالح السياسية للدول العظمى والإقليمية شكلت سدًا منيعًا في وجه السوريين الساعين إلى التخلص من الاستبداد والانتقال إلى نظام ديمقراطي تعددي، يضمن حقوق المواطنين المتساوية ويرسي دعائم نظام يؤمن بالعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص في ظل دستور يحمي الجميع. حيث دوليًا كانت لإدارة أوباما وسياستها الشرق أوسطية الضعيفة آثارها الكارثية التي ساهمت في ديمومة الصراع وتقوية موقف روسيا بوتين وتماديها في دعم النظام الموغل في القتل والتدمير في سبيل بقائه في الحكم وعلى حساب دم المواطن السوري العادي الذي أصبح عرضة للذبح في ساحة حرب مفتوحة وفي أحسن الأحوال إلى مشرد هائم على وجهه ومغامر بنفسه وبأرواح أفراد عائلته في رحلة إلى المجهول كضحايا لتهجير قسري لم يشهد له العصر الحديث مثيلًا.

إقليميًا عاد التنافس المذهبي القديم الجديد على الزعامة بين تركيا السنية وإيران الشيعية إلى الواجهة وانعكس ذلك بشكل مأساوي على الداخل السوري من خلال تنامي دور الفصائل الإسلامية المدعومة من الطرفين، الشيعية من إيران والسنية من تركيا ودول الخليج العربي واختطاف تلك القوى للثورة التي قامت في الأساس للتخلص من الاستبداد والعمل بكل الوسائل الممكنة لتحويلها إلى حرب مذهبية بالوكالة قَوضت

أو تكاد أن تُقَوض كل فرص الخلاص من خلال مساهمة تلك القوى وداعميها الإقليميين في تنمية النزعات الفئوية على حساب تفتيت اللحمة الوطنية ورميها في حريق وقودها السوريين. كما بطبيعة الحال لا يمكن تجاهل بروز الدور الكردي كنتيجة طبيعية من خلال تواجدهم بين الدول المتأثرة بالأزمة جميعها كأكبر إثنية تعيش على ترابها من دون دولة مستقلة خاصة بهم. لكن بروز الدور الكردي وتناميه ترافق أيضًا مع ظهور هشاشة تنظيماتهم السياسية وعدم نضوجها وافتقادهم لمنهجية واضحة تكون من شأنها منع الخلط بين ما هو وطني وما هو قومي وكذلك افتقارهم لإستراتيجية مشتركة بعيدًا عن المصالح الحزبية الآنية. وبعيدًا عن الارتهان للقوى الإقليمية الفاعلة بما فيها تلك التي تسيطر على جغرافية كردستان الطبيعية دون الاستفادة من التجارب التاريخية التي كان الشعب الكردي دائما فيها ضحية مقايضات علنية ظالمة كلما التقت مصالح الأقوياء.

في الكتاب الذي أضعه بين أيدي القراء الكرام مقالات مختارة نشرت معظمها في مواقع إعلامية عديدة وهي تعالج ما ذكرتُ سابقًا بصورة أكثر تفصيلية منذ الربيع الأول لثورة السوريين وحتى تاريخ طباعة هذا الكتاب.

ستوكهولم

فرمز حسين

07.10.2016

النخبة

مجرد سماع كلمة النخبة يذهب بنا الخيال بعيدًا لرسم شخصيات متفوقة ناجحة ملهمة ودائمًا في الصدارة، فئة متميزة منتقاة. هذا التصور في حد ذاته ليس خطأ فالكلمة لغويًّا تعني كل ذلك بمعنى أن أي مجموعة تتمتع بمواهب وقدرات تفوق الأقران في المجتمعات التي ينتمون إليها فهم من النخبة.

النخبة السياسية على سبيل المثال لا الحصر لها الحيز الأكبر في وسائل الإعلام على مبدأ الكفاءة التي كانت في الأساس هي المعيار حين تم تصنيفهم ضمن النخبة وهذا أمر طبيعي وصحي بالنسبة للرعيل الأول من النخبة، لكن إشكالية النخبوية في المجتمعات التي لا تخضع لنظم وضوابط قانونية تؤطر حجم النفوذ والتأثير في مجريات الأمور، يمنح فيها النخبويون لأنفسهم صلاحيات لا حدود لها من بينها اختيار النخب القادمة من خلال احتكار الامتيازات وسد الطريق أمام النوابغ ومنعهم من الوصول إلى مصاف النخبة، يستثنى من ذلك أولئك الذين يمتون

بصلة إلى النخب القديمة، لذلك نرى معظم الأسماء المعروفة والذين كانوا من النخب محاطين بمجموعة من ذوي القربى وبذلك تتغير الشريحة الاجتماعية من نخبة إلى طبقة أقرب منها إلى الأرستقراطية حيث يتم فيها توريث الألقاب، العلاقات بيئة التواصل، طقوس الملبس، المأكل والمشرب وسلوكية اعرف من أين يؤكل الكتف، بعيدًا كل البعد عن التميّز، التفوق أو الكفاءة. تمسك النخب بامتيازاتها إلى درجة الهلع من المستقبل يجعلهم يقومون بكل ما من شأنه إجهاض أي محاولة لدخول دماء نخبوية جديدة ترفد المجتمع بالإبداعات، الحداثة وعوامل التطور، حتى اللجوء إلى البلطجة مشروعة للحفاظ على نخبويتهم. هذا الأمر ينطبق على جميع النخب على اختلاف أيديولوجياتها وتنوعها دينية، سياسية كانت أم ثقافية. بذرة الفساد التي عادة يدّعي النخبويون بمحاربتها هم مزارعوها في الأساس.

عشق السلطة، المال، الجاه يهيمن على النخبويين أكثر من أي شريحة اجتماعية أخرى وذلك لشعور هؤلاء بالتميّز عن الغير، لذلك لابد أن يمتلكوا أكثر، تكون لهم سلطة أقوى ويكون لهم جاه أعظم من غيرهم فهم من النخبة.

على سبيل المثال لا الحصر سورية بملايينها الثلاثة والعشرين، أين كانت النخبة الثقافية، السياسية، الدينية حتى قبل ربيع 2011 ؟

هل كانت هناك نخبة أو نخبويون غير الذين تمت تزكيتهم من البعث والحاكم؟

هل تجددت أو استحدثت تلك النخب على مدى أربعين عامًا؟

القوانين والدساتير التي تسري على الجميع وعلى النخبة قبل العامة مهما علا شأنهم بإمكانها وحدها أن تكون الضابطة الشرطية التي تحدّ من مسألة سوء استخدام الصلاحيات وبالتالي ترك الباب مفتوحًا على مصراعيه لحياة مليئة بالأمل والتجدد .

مفاهيم جديدة للديمقراطية

مسيرة التحول في الحياة السياسية، الاجتماعية، التطور الكبير لحقوق المواطنة والحريات العامة لم تكن تسير على وتيرة واحدة ولا حتى باتجاه واحد على الأقل حتى الآن في عالم مليء بالمفارقات. أن تستقل الطائرة من أوسلو، كوبنهاغن، أو أي عاصمة في أوروبا الشمالية إلى أي بلد في الشرق الأوسط لا تستغرق الرحلة أكثر من أربع إلى خمس ساعات من الزمن على أبعد تقدير. على الرغم من هذا القرب الجغرافي بقي النهج السياسي في العالم العربي والإسلامي بعيدا عن المؤثرات الخارجية العالمية وتطور النظم بمسافات تقاس بعقود طويلة من الزمن.

الأنظمة الشمولية كانت بارعة في إيصال ما يناسبها من التطورات العالمية إلى داخل بلدانها وحجب كل ما يشكل ولو جزءًا يسيرًا من الخطر على كياناتها من خلال مؤسسات أمنية، قمعية عديدة، تتمتع بسلطات لا حدود لها في الترويع، التنكيل بالمواطنين، حجز الحريات، كم الأفواه وصولًا إلى التصفيات الجسدية.

تحول المواطن إلى إنسان مغلوب على أمره، مسلوب الإرادة في سجن كبير مسموح له بارتداء ألبسته المدنية والتنقل المحدود، أجبر ليس فقط على الصمت عن انتهاكات الأنظمة بل على التأييد والتصفيق. الذي حصل أن هؤلاء الحكام وضعوا سدًا منيعًا في وجه كل ما قد يؤدي إلى إصلاحات من شأنها الإسهام في تخفيف قبضتهم الأمنية وبالتالي يفضي إلى انفتاح سياسي حقيقي. لكن الاستمرار في سياسة التعتيم وصلت إلى بداية النهاية مع النهضة التي رافقت الربيع العربي. على الرغم من الوقوف المؤقت للسيل العارم في سورية مدعوما بالسند الروسي ترتعد فرائس الكثيرين من الطغاة الذين يعرفون درجة تشابه أنظمتهم مع تلك التي قوضت أركانها.

البعض من الزعماء الأبديين الذين كانوا فوق القانون أصبحوا يساقون إلى المحاكمة مثل أي مجرم حرب لكي تتم محاسبتهم على الجرائم التي اقترفوها. البقية الباقية سوف تنال ذات المصير المشئوم إن لم يستبقوا الأحداث وينفذوا إصلاحات حقيقية تتضمن تنازلهم عن أجزاء كبيرة من سلطاتهم لصالح شعوبهم وإفساحهم المجال أمام الجميع للمشاركة في شئون إدارة بلدانهم.

محاكمة الرئيس المصري حسني مبارك التي أجريت على يد أبناء مصر الأحرار ووصول السيد محمد مرسي إلى سدة الرئاسة عبر انتخابات ديمقراطية حرة لأول مرة في تاريخ أكبر وأهم دولة عربية إسلامية، سوف يشكل حافزا جديدا للشعوب التي مازالت تناضل من أجل التخلص من

حكامها المستبدين

الوجهة التي تسير عليها دول الربيع العربي والتي تمر بمرحلة انتقالية لابد منها هي واحدة، حتى إن وجدت بعض الاختلافات الآنية فهي تسير بدرجات مختلفة باتجاه دولة القانون، الديمقراطية والمواطنة.

ليف لوفين بروفسور في العلوم السياسية بجامعة أوبسالا في السويد كتب مقالة نشرت في صحيفة داغنز نيهيتر السويدية بتاريخ 2012-06-24 حول كتاب له سوف يصدر في العام الدراسي المقبل بعنوان: 2119 هو العام الذي ستتحقق الديمقراطية العالمية. فيما يلي ملخصا لأهم ما ورد فيها:

الحكم الذي صدر بحق رئيس ليبيريا السابق تشارلز تايلور يمكن تفسيره بأننا على طريق المجتمع القانوني الدولي والديمقراطية العالمية. الوصول إلى هناك محفوف بالكثير من العقبات، لكن أن تعقد الجلسات في قاعات محكمة الجنايات الدولية في هاغ تحمل بحد ذاتها الكثير من الدلالات الرمزية ويصبح جليا بأن لا أحد فوق القانون حتى لو كانوا رؤساء الدول. بعد الحرب العالمية الثانية كان السؤال: ما هي الإجراءات التي ينبغي اتخاذها بحق القادة النازيين بعد النصر؟

الرد العفوي كان بأنه يجب إعدامهم (كما لمح إليه تشرشل) لكن سرعان ما كانت الإجابة الصحيحة بأنه يجب محاكمتهم. الحرب نشبت لأجل الدفاع عن دولة القانون والديمقراطية التي يجب أن تعامل حتى أسوأ مجرمي الحرب طبقا لتلك المبادئ، بذلك تكون أنموذجا يقتدي به

العالم. أجريت المحاكمات كما هو معروف في نورنبرغ، أصدرت أحكاما بالإعدام على الكثيرين، أحكاما أخرى بالسجن لمدد طويلة ولكن كان هناك أيضا البعض ممن أطلق سراحهم وبرئت ذمتهم.

فيما بعد أجريت محاكمات مشابهة في طوكيو للقادة اليابانيين.

محاكمات نورنبرغ أرسخت مبدأين جديدين، قبل كل شيء أصبحت المسؤولية فردية حيث كانت الدول وحدها تتحمل مسؤوليات القتل العام والجرائم ضد الإنسانية سابقا. الآن يتحمل الأفراد المسؤولية ويتم الحكم بغض النظر عن المرتبة، أي قطع دابر التنصل من المسؤولية، كأن يقول المتهم بأني نفذت الأوامر.

مع بداية الحرب الباردة توقف تطور القانون الدولي. في تلك الأجواء المشحونة بالشك والارتياب لم يكن أحدا يرغب بالتوقيع على اتفاقية من شأنها وضع القانون فوق المصالح الوطنية.

القانون الدولي حظي بفرصة جديدة مع النظام العالمي الجديد عام 1989، البداية كانت غير سياسية، رئيس وزراء ترينيداد وتوغو طالب بالتعاون الدولي لمنع تهريب المخدرات.

ثم جاءت الأهوال والدمار مع الحرب الأهلية في يوغوسلافية المهشمة والقتل الجماعي في رواندا اللتين أفضتا إلى ضرورة تأسيس محكمة دولية لمعالجة الجرائم التي ترتكب بحق الإنسانية من بين الذين لعبوا دورا مهما في التأسيس السويدي مدير القسم القانوني في الأمم المتحدة هانس كوريل. عام 2002 صادقت العديد من الدول على النظام الأساسي

لمحكمة الجنايات الدولية. بذلك تأسس المجتمع القانوني الدولي؟

المشكلة الأكبر هي أن الحكومات التي طلبت المساعدة من المحكمة كانت غالبا توجه الاتهامات إلى ممثلي المعارضة السياسية في أوطانهم. هذا بالضبط ما حذر منه الكثير من علماء السياسة لكن القانونيين الكبار الذين كان لهم النفوذ القوي وحق اتخاذ القرار لم تكن لديهم الرغبة في مناقشة الأمور حول إمكان تحول القضاء أو المحكمة إلى ورقة في لعبة سياسية.

يجب إلا نستخلص نتائج متسرعة، لكن كذلك من الصعب الإنكار بأن المجتمع الدولي قد اتخذ خطوة مبدئية هامة حيث بدأنا الآن نحاكم رؤساء الدول. لا يستطيع الآن حاكم ديكتاتور أن ينام ليلته قرير العين هانئ البال.

أليس أمام هذه المحكمة نريد أن نرى في أقرب وقت ممكن الرئيس السوري الأسد؟

لا أحد يستطيع القول بأن الوصول إلى تحقيق الديمقراطية العالمية سوف يحدث سريعا وبدون مشاكل.

العولمة تؤيد نظريتي. لكن هناك أيضا قوى الشر في العالم الذين لا ينظرون إلى السلام والديمقراطية كقيم عليا.

إجراءات المجتمع الدولي القانونية ضد من يسفك الدماء من القادة السياسيين على أي حال فوق كل نقاش ومدعاة للسرور. دول العالم حسب مصطلح الأمم المتحدة أيضا ملزمة بحماية مواطنيها. المجتمع

الدولي يسير ولو ببطء باتجاه نظام ديمقراطي دولي. انتهى الملخص.

تنويه لوفين لإجراءات المجتمع الدولي القانونية ضد من يسفك الدماء يخضع لامتحان حقيقي الآن على أرض الواقع عبر التحولات السياسية الديمقراطية التي ترنوا إليها القوى المنادية بالحرية في العالمين العربي والإسلامي ووحشية حكامها المستبدين في التعاطي معهم. اختبار يكشف الأقنعة عن وجوه قوى الشر التي تقف حجر عثرة في وجه مسيرة الديمقراطية.

ما يحدث اليوم في المنابر الدولية حول ما يجري في سورية، المضحك المبكي في مواقف روسيا والصين وما حدث مؤخرا في اجتماع جنيف حول عدم الاتفاق بخصوص الأسد إذ تريد روسيا أن يكون طرفا في حكومة انتقالية يراد إنشاؤها كبداية حل للأزمة السورية، امتحان من المفروض أن لا يغفل الرأي العام العالمي عن متابعته وتقرير درجاته.

من خلال السياسة التي تمارسها روسيا، الصين، إيران حيال الأزمة السورية إلى أي قوى يمكن تصنيفهم ؟

حسب مصطلح الأمم المتحدة في أي مصاف يمكن وضع النظام السوري فيما يتعلق بحماية مواطنيها؟

أسئلة سهلة لكن الإجابة عليها ليست كافية .

ما أريد أن أقول هو أن وتيرة التطور العلمي وخاصة في المجال التقني تمضي بسرعة خيالية تفوق التقديرات، وسائل الإعلام الاجتماعية التي أزالت الحدود وعبرت الحواجز رغم أنف الأنظمة المستبدة أكبر مثال على

ذلك.

الإبداع الإنساني لم ولن يتوقف ونتمنى أن يختصر الوقت الذي توقعه بيتر لوفين في كتابه للوصول إلى ديمقراطية حقيقية تعم العالم.

التغيير نحو الأفضل من المفروض أن يكون مبتغى للدول، المؤسسات والأفراد على حد سواء وإلا فكيف سيكون هناك أملا بالتطور من مستوى إلى آخر. تبني الشعارات البراقة حول النمو، التقدم والانتقال إلى حياة أكثر حداثة جارٍ على قدم وساق على الأصعدة الرسمية. السكان يتطلعون إلى جني ثمار التطور العلمي الذي هو في المحصلة من نتاج البشر ولأجلهم، إلا أن هذه التطلعات عندما تدنو من ملامسة التركيبة السياسية لبعض الأنظمة وتشرع في طرق أبواب حكامها تتحول عندئذ إلى لعنة، خيانة، خطر، وباء ومؤامرة محاكمة بأيدي خفية ضدهم وبالتالي لابد من القضاء عليها. الاستئثار بالسلطة والمحافظة على الموروثات القديمة تعدّ لديهم من الثوابت الملازمة للحكم ويجب العمل بها إلى ما لا نهاية.

عملية الصراع بين القديم التقليدي والجديد القادم قد بدأ فعلا مع أول خطوة في مجال التقدم التكنولوجي الذي مهد لوضع اللبنة الأولى للعولمة. الآن هناك من يسير مع التيار، البعض يلهث للحاق بركب التطور الجاري، آخرون يراوحون مكانهم، كما أن هناك من يسير عكس التيار ويحارب كل جديد لا يلائم مزاجه المتعنت.

العديد من المسارات لا تجري على سوية واحدة أو ربما لا ترقى بعضها إلى مصاف الأخرى فإذا نظرنا على سبيل المثال إلى الثورة المعلوماتية

ووسائل التواصل العلمية، الإلكترونية والاجتماعية فلاشك بأنها عبرت جميع القيود والحدود دون حاجة لتأشيرة دخول. هذه الثورة التي ألغت الحدود والمسافات تفرض أيضا الكثير من الضوابط والأنظمة الجديدة التي لابد أن تدخل في مختلف مضامير الحياة كما تجب إزالة البعض الآخر منها، التي أضحت جزءا من الماضي والتي لا تتناسب مع التطور السريع الذي يحدث عالميا. هذا التحول السريع يتطلب أيضا نمطا جديدا من التفكير.

في مقالة سابقة كنت قد كتبت ملخصا عن مقالة للبروفسور السويدي ليف لوفين والتي كانت حول الديمقراطية العالمية وكتابه بعنوان عام 2119 هو عام الديمقراطية، الذي سوف يصدر في الشتاء المقبل. فيما يلي ملخص عن مقالة أخرى له حول الموضوع نفسه نشر في صحيفة داغنز نيهيتر السويدية.

يقول لوفين:

يتأثر العالم جميعا بمن سيحكم أمريكا، هل يعني هذا أن يكون للسويديين مثلا حق التصويت في الانتخابات الرئاسية الأمريكية ؟ هذا التساؤل ليس للدعابة بل إنه سؤال يناقش بكامل الجدية ضمن بحوث العلوم السياسية الدولية.

التصويت تماشيا مع نسبة التأثر بالقرار يطلق كمبدأ جديد أفضل من حق التصويت العام الذي فيه الكثير من الثغرات. هذه الأفكار يتم بحثها حتى من هؤلاء المحافظين أتباع جون ستيوارت(فيلسوف بريطاني

187-1806) وصولا إلى روبرت دال (بروفسور أمريكي معاصر في العلوم السياسية). أليس من الأفضل أن يكون هؤلاء العاملون في مجال السياسة والأكثر اطلاعا على خفاياها أن يتمتعوا بنفوذ أكبر. أليس من حق هؤلاء الذين على دراية وخبرة في مشكلة معينة أن يكون لهم القول الفصل.

قبل كل شيء حق التصويت العام مؤطر ضمن حدود الأمة أو الدولة بينما التصويت عبر مبدأ التأثر يتجاوز تلك الحدود. ولذلك ينظر إلى مبدأ التأثر على أنه الأكثر تناسبا في دنيا العولمة. الأنهار لا تتوقف عن الجريان، الرياح لا تكف عن الهبوب، التحويلات المالية تنفد، الأوبئة والأمراض المعدية لا تنتهي عند حدود الدول. التلوث بصورة أو بأخرى ينتقل من بلد إلى آخر.

هناك اقتراحات محددة حول كيفية صياغة مبدأ التأثر، ربما الدول تستطيع معا إدخال ممثليات متبادلة عنهم يقول بروفسور العلوم السياسية الأمريكي فيليب شميتر، الدول تستطيع بكل بساطة أن تحجز عددا من المقاعد في البرلمان للدول الجارة لها أو تلك الأكثر تأثرا. هناك مثال يشار إليه غالبا وهو أن دانمارك لعل من حقها أن تبدي رأيها في القبول أو الرفض فيما إذا قررت السويد إقامة مفاعل نووي بالقرب من حدودها .

اقتراح آخر ينادي بإدخال نوع ضبابي من المواطنة يقول العالم السياسي دانييل أرشيبوجي بحيث يعكس العلاقة بوضوح تدريجي من كثير، قليل أو عدم التأثر بالقرارات الصادرة من برلمان دولة أخرى. مثل هذا

التحديد شبيه بحقوق الانتخابات التي منحت خلال فترة السبعينيات على سبيل المثال للأجانب الموجودين في السويد، أي حقهم في التصويت على مستوى مجالس البلديات والمحافظات ولكن ليس حق التصويت للبرلمان.

يمكن العمل أيضا على إقامة هيئة بمستويات متعددة كما يرى البريطاني دافيد هيلد، تعالج القضايا التي تؤثر على السكان في المحيط القريب والأمور التي لها تأثير في محيطات أبعد ويتم تحويل قرار البت في المسائل الأخيرة إلى جهاز أو تنظيم دولي. اليوم هناك الكثير من القضايا يتم تحويلها إلى منظمة دولية مثل الاتحاد الأوروبي. هذا التدويل يجعلنا مرة أخرى أن نفكر في أمر التمثيل الديمقراطي. يستخلص لوفين مقالته بأنه مهما كان الحافز براقا وجذابا لذوق المثقف عند التفكير بمبادئ تمثيلية أخرى غير حق التصويت العام فإنه يرى سلبياته ويردف قائلا: على الأمريكيين اختيار رئيسهم بأنفسهم نحن سنحاول التأثير على قراراته السياسية من خلال حشد الرأي العام، عن طريق ممثلينا المنتخبين ومن خلال المنظمات الدولية. يضيف لوفين: في كتابي القادم أتلاعب بمنظور مائتي عام ابتداء من معاهدة فرساي للسلام عام 1919 هذا يعني أننا الآن في منتصف الطريق.

في هذا السياق وبالتفكير في الوضع المأساوي لأهلنا في سورية وكثرة اللغط الدائر حول التأثيرات التي قد تتركها على دول مجاورة وأخرى غير مجاورة، لو جرى التصويت عبر مبدأ التأثر فكم من الدول كانت

ستفوز بحقها في التصويت على الرئيس السوري ؟ وماهية النتائج التي كانت ستخلف! ؟

من ناحية أخرى:

ماذا فعل الرأي العام المحتشد للمواطنين السوريين المنكوبين ؟

ما هي الحلول التي تم تقدميها من قبل الساسة الدوليين المنتخبين بشأن المأساة السورية؟

ماذا قدمت المنظمات الدولية للشعب السوري؟